تقييم وتحليل الأداء المالي لإدارات المصارف المتخصصة في ليبيا "دراسة ميدانية – بهدف زيادة كفاءة الأداء المالي"

قيس فرج البرعصي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلي معرفة واقع المصارف المتخصصة في ليبيا وبالتحديد المصرف الزراعي من خلال التعرف علي أوجه القصور التي تشوب سياسات الإقراض به، وتقديم توصيات إلي الإدارة العامة للمصرف الزراعي الليبي،لكي يساهم في التغلب علي أوجه القصور في سياسات الإقراض بالمصرف الزراعي أو التقليل من حدتها، الأمر الذي يؤدي إلي انخفاض معدلات التعثر في سداد القروض الممنوحة من المصرف، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحديد مجتمع الدراسة من جميع المديرين في مستوي الإدارات (العليا، الوسطي، الإشرافية) في المصرف الزراعي والبالغ عددهم (١٠٤) مديراً، وتم استرجاع (٩٠) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، وخلصت الدراسة إلي وجود علاقة معنوية بين القصور في تحديد أنواع القروض بالمصرف الزراعي، وبين التعثر في سداد القروض، أيضاً عدم جدولة المصرف لقروضه الممنوحة حسب الغرض، أضعف الكثير من فاعلية هذه القروض، كذلك الاتجاه نحو الفصل بين دور المصرف كمؤسسة تمويلية ودوره كأحد المؤسسات التسويقية الحكومية لمستلزمات الإنتاج الزراعي كما أثبتت وجود علاقة معنوية بين القصور في سياسة تحديد حجم القروض بالمصرف الزراعي وبين التعثر في سداد القروض ، وأوجبت الدراسة بعدم التحول الكلي عن توزيع القروض العينية، والعمل علي التوسع في القروض المتوسطة والطويلة الأجل، كذلك علي متابعة التطورات في قيمة الضمانات، وأن يقتصر عملية تقييم الضمانات علي العاملين داخل المصرف والبدء في تطوير المتابعة الائتمانية علي السلف والقروض الزراعية وتدشين صندوق للتكامل الزراعي.

Abstract:

This study aims to investigate the reality of banks in Libya, especially the Agricultural Bank, by identifying the deficiencies of lending policies, and making recommendations to the General Administration of Agricultural Bank in Libya, in order to contribute to overcome or minimize the shortcomings of the lending policies of the Agricultural Bank, which lead to lower rates of default in repayment of loans granted by the bank. To achieve the objectives of the study, the study society was determined of all managers at the departmental level (Advanced, Intermediate, Supervisory) at the Agricultural Bank reaching (104) directors; and about (90) forms were retrieved valid to statistical analysis The study concluded that there is correlation between deficiencies in determining the types of loans at the Agricultural Bank, and defaulting on repayment of loans, in addition to resale of loans granted by the bank, which leads to the weakness of the effectiveness of these loans, as well as the trend toward the separation of the role of the bank as an financing institution and its role as one of the governmental marketing institutions for the agricultural inputs by expanding the size of its work, on a cash basis and not in kind. This is of course does not match the farming system in Libya, because of, as demonstrated, the presence of correlation between deficiencies in the policy determining the size of loans in the Agricultural Bank and between defaulting on repayment loans. The study necessitates not to shift the overall distribution of loans in kind, and working on the expansion of medium and long term loans, as

wellas to follow up on developments in the value of guarantees, while the process of assessing the guarantees for workers within the bank and begin to develop credit follow-up on advances and agricultural loans and the launch of a fund for the integration of agriculture.

المقدمة:

يرتبط تحقيق التنمية بتحقيق استثمارات بمعدلات مرتفعة ويتطلب ذلك عملية ادخار واقتراض من الداخل والخارج ، وتوافر مؤسسات مالية لها القدرة علي استغلال فرص الاستثمار المتاحة بتوجيه مواردها المالية نحو هذه الفرص وتحمل مخاطرها،وتعتبر البنوك من المؤسسات المالية المعينة بهذا الشأن إلي جانب المؤسسات الأخرى مثل شركات التأمين وبيوت الاستثمار والإصدار ومؤسسات الادخار والمعاشات ... الخ. والتي تلعب دورا هاما في تكوين سوق المال الذي يتم من خلاله توجيه الأموال من المدخرين إلي المستثمرين[١].

ويسعي الباحث إلي تقديم الأداء المالي للمصرف الزراعي ، وهو أحد المصارف المتخصصة بليبيا ، وذلك لما يمثله هذا القطاع من أهمية كبيرة ، وباعتباره من القطاعات الهامة والحيوية ، والتي تعتمد علية الدول النامية أو المتقدمة علي حد سواء في عمليات التمويل والتنمية ،وهو يعتبر من القطاعات الخدمية التي تتعامل مع قاعدة عريضة من العملاء بصفة دائمة ومستمرة.

لا شك أن عملية تقييم الأداء من العمليات في منظمة الإعمال ،وذلك أنها تقف علي مدي تحقيق معدلات ومعايير الأداء المستهدفة والتعرف أيضا علي جوانب القصور والضعف ومحاولة علاجها ،وتقييم الأداء ليس هدفا في حد ذاته وإنما هو أداة ضرورية للتحسين المستمر[٢]، فالأداء الذي تقوم بقياسه ، يسهل عليك معرفة مواطن الضعف فيه لتقوم بتطويره[٣].

مشكلة الدراسة:

من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث ، أمكن له الوقوف علي العديد من الظواهر المتعلقة بسياسات الإقراض، والتي سيتم العمل علي أساسها ومن أهمها:-

١- انحراف استخدامات القروض الزراعية، عن الأغراض التي صرفت من أجلها .
٢- يتم اخذ شيكات علي بياض من المزارعين لاستخدامها عندما يحين موعد استحقاق
القرض ولا يتم السداد.
٣- إن جزاء غير قليل من القروض قصيرة الأجل التي يمنحها المصرف الزراعي، يتم تجديدها من فترة لأخرى أو يتم تدويرها في صورة قروض جديدة – لمشروعات وهمية – يتم استخدامها في سداد القروض القديمة.
٤- عدم استرداد القروض والتحاليل عليها بقروض أخري.
٥- المحسوبية والمحاباة في منح القروض.
٦- وجود قروض متعثرة.
٧- مطالبة المزارعين للجنة الشعبية العامة (الحكومة) برفع الفئات التسليفية المقررة لوحدة الإنتاج ، سواء النقدية منها أو العينية.
٨- كثرة تحويل طلبات اعتماد منح القروض ، من فروع المصرف الزراعي بالشعبيات – المحافظات – إلي إدارة الفروع ، ومن مديري الفروع إلي الإدارة العامة.
٩- خروج المصرف الزراعي التدريجي ، من تداول وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي العينية ،والاقتصار علي القروض النقدية ، وترك المجال للقطاع الخاص والتعاوني.

فرضيات الدراسة:

بناء علي الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث ، فإنه يتوقع ما يلي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القصور في سياسات الإقراض بالمصرف الزراعي الليبي وتعثر سداد تلك القروض.

وينبثق عن هذا الفرض الرئيسي ، أربعة فروض فرعية هي:

١. وجود علاقة معنوية بين القصور في تحديد أنواع القروض بالمصرف الزراعي وتعثر سداد تلك القروض.
٢. وجود علاقة معنوية بين القصور في سياسة تحديد حجم القروض

بالمصرف الزراعي وتعثر سداد تلك القروض

٣. وجود علاقة معنوية بين القصور في سياسة تحديد ضمانات القروض بالمصرف الزراعي وتعثر سداد تلك القروض

٤. وجود علاقة معنوية بين القصور في سياسة متابعة القروض وتحصيلها بالمصرف الزراعي وتعثر سداد تلك القروض

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي أوجه بين القصور التي تشوب سياسات الإقراض بالمصرف الزراعي ، وتقديم توصيات إلي الإدارة العامة للمصرف الزراعي الليبي، لكي يساهم في التغلب علي أوجه القصور في سياسات الإقراض بالمصرف الزراعي أو التقليل من حدتها ، الأمر الذي يؤدي إلي انخفاض معدلات التعثر في سداد القروض الممنوحة من المصرف.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلي ما يلي :-

١. **من الناحية الأكاديمية** :

ندرة الدراسات في هذا المجال بليبيا – حسب حدود علم الباحث – فلا شك أن مكتبتنا العربية في مجال الإدارة العامة ،وفي مجال التمويل خاصة ، في حاجة ماسة إلي مزيد من البحث حول تطبيق المبادئ العلمية في مجال النشاط الزراعي ،ومن ثم يعتبر هذا البحث مقدمة لجهود أخرى ، يمكن أن يقوم بها باحثون آخرون ، في مجال تمويل النشاط الزراعي عامة ، والمصرف الزراعي خاصة

٢. **من الناحية التطبيقية** :

إن البحث ،سوف يمكن المسئولين بالمصرف الزراعي ، من التغلب علي أوجه القصور التي تعاني منها سياسات الإقراض. الأمر الذي سينعكس علي مساعدة المصرف في الصمود بساحة الائتمان أمام المصارف الأخرى . خاصة في ظل عدم وجود أي أفضلية ممنوحة لقطاع الزراعة دون باقي القطاعات الأخرى.

الدراسات السابقة:

١- دراسة (عوض الحمايدة: ٢٠٠٨)

وقد استهدفت هذه الدراسة تحقيق ما يلي:

الكشف عن أداء التمويل الزراعي الحكومي في الأردن وسوريا من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي في الأردن والمصرف الزراعي التعاوني في سوريا ، ولتحقيق هذا الهدف ، فقد ركزت الأطروحة اهتماماتها علي:

- دراسة واقع التمويل الزراعي الحكومي في الأردن وسوريا
- دراسة أداء عمل مؤسسات التمويل الزراعي الحكومي في الأردن وسوريا
- تقويم بكفاءة التمويل الزراعي الحكومي في الأردن وسوريا

وقد توصلت الدراسة إلي أهم النتائج التالية:

أ- إن هناك علاقة وثيقة بين تدني نسبة التحصيلات للقروض وتدني الكفاءة الإدارية والإنتاجية للمؤسسة.

ب- فيما يخص المصرف الزراعي التعاوني في سوريا ، أن النسبة العظمي من قروض المصرف هي قصيرة الأجل ، وهذا يعني أن توجهات المصرف تشغيلية، وليست تنموية.

ت- فيما يخص المصرف الزراعي التعاوني في سوريا ، هناك تدخل واضح للدولة في عمل وسياسة المصرف ، من خلال إصدار قرارات الجدولة.

٢- (دراسة نجوى القسي ٢٠٠٥)

حيث احتواء هذه الدراسة، علي أهمية الزراعة في الاقتصاد الليبي ، وتطور التمويل في قطاع الزراعي الليبي قبل وبعد اكتشاف النفط ،وكذلك تطور مساهمة الزراعة في النتاج المحلي الإجمالي .

وقد استهدفت هذه الدراسة، تحقيق ما يلي:

أ- دراسة تطور التمويل الزراعي في ليبيا خلال الفترة (١٩٦٢/٢٠٠٠).

ب- تحديد التطور التاريخي لدوال الإنتاج في القطاع الزراعي.

ت- قياس أثر التمويل علي تطور الناتج الزراعي بليبيا.

وقد توصلت الدراسة إلي أهم النتائج التالية:

أ- إن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، ولا تتناسب مع حجم الاستثمارات الكبيرة المنفذة في هذا القطاع.
ب- أن مجموع القروض التي يقدمها المصرف الزراعي تشكل نسبة بسيطة من مجموع الخصوم وعلية فإن المصرف لا يزال يملك قدرة أوسع للإقراض ، بسبب تمتعه بسيولة عالية تمكنه من توسيع نطاق نشاطه الاقراضي.
ت- ضعف تأثير القروض علي الناتج الزراعي، وذلك بسب أن هذه القروض جزء منها لم يوجه إلي الأغراض التي منحت من أجلها.

٣- دراسة Marx ، Dr. Michaelt: (2003)

وقد استهدفت هذه الدراسة تحقيق ما يلي: تقييم الإقراض والتحصيل في المصرف الزراعي التعاوني بسوريا.

وقد توصلت الدراسة إلي أهم النتائج التالية:

أ- أهمية توفير الضمانات الاجتماعية من خلال الجمعيات التعاونية،والتنظيمات الفلاحية لتحسين نسب التحصيل.
ب- زيادة رقابة الدولة علي أسعار المنتجات الزراعية للحفاظ علي استقرار الأسعار لتحقيق الربح للمزارع.
ت- ضرورة وجود جهاز مختص بتحصيل القروض.
ث- دراسة المشاريع المراد تمويلها من جميع النواحي ظن ومتابعة المشاريع الممولة.

١- دراسة (الرعود ،دانية : ٢٠٠٠)

وقد استهدفت هذه الدراسة ، تحقيق ما يلي:

تقييم العوامل المؤثرة علي التسديدات لقروض فروع مؤسسة الإقراض الزراعي في إقليم وسط الأردن.

وقد توصلت الدراسة إلي أهم النتائج التالية:

أ- أن القروض التي لها ضمانات كالأرض وكفيلين أكثر تسديد من غيرها.
ب- ان نسبة تسديد القروض تكون مرتفعة عندما يكون التسديد بطريقة الخصم

الشهري.

ت- كما أظهرت النتائج أن القروض الائتمانية (طويلة الأجل)، أعلي تسديدا من القروض التشغيلية (قصيرة الأجل).

ث- أن التسديد يعتمد علي ثلاث عوامل هي: أجل القرض، طريقة التسديد، هل يتناسب موعد الإنتاج مع موعد التسديد.

ولذلك أوصت الدراسة بمراجعة نظام القروض وسقوفها، وزيادة حجم الإقراض في مناطق الاستقرار الزراعي، والمرونة في تقديم القروض، والاعتماد علي المصادر الذاتية.

أنواع وحجم وضمانات ومتابعة القروض وتحصيلها التي يمنحها المصرف الزراعي بليبيا تنقسم أنواع القروض التي يقدمها المصرف الزراعي بليبيا إلى " القروض قصيرة الأجل، القروض المتوسطة الأجل ، القروض طويلة الأجل" وتمثل القروض قصيرة الأجل الجزء الأكبر من الائتمان الزراعي في معظم بلاد العالم، بل أنه النوع الذي يصرف لممارسة عمليات الانتاج الزراعي، وفي ليبيا يقوم المصرف الزراعي الرئيسي وفروعه المختلفة، بتقديم القروض قصيرة الأجل للزارع والمنتجين لخدمة انتاج الحاصلات الزراعية والبستانية لمحاصيل الخضر والفاكهة، وهي تنحصر في القروض النقدية فقط، حيث أن القروض العينية كانت ضمن السياسات التي اتبعها المصرف في بدايات تأسيسه نهاية الخمسينات، أما القروض النقدية فهي لازمة لمواجهة احتياجات العمالة الزراعية وإيجار الآلات الزراعية، لاعداد الأرض للزراعة وخدمة الانتاج في مراحله المختلفة، ثم الجني والحصاد وإعداد الحاصلات الزراعية للتسويق.

أما القروض متوسطة الأجل فيتم صرف هذا النوع من القروض لكافة المزارعين سواء أفراداً أو مؤسسات، وذلك لأغراض الانتاج الزراعي، أو لتمويل الأنشطة المتصلة بالزراعة للحصول على الجرارات الزراعية ولاقامة الخزانات لتجميع مياه ولمسح وتعميق آبار المياه وللحصول على الآلات والمضخات والمعدات الزراعية الأخرى، مادامت تتوافر لديهم شروط صرفها، وتقدم القروض متوسطة الأجل مقابل تقديم ضمانات يقبلها المصرف.

وعادة ما يكون الأصل الممول هو نفسه ضمانا للقرض، خاصة قروض

الالات والمعدات التي يصر عليها عقد بيع تأجيري، وملحقاته بالكامل، بالاضافة إلى إجراء التأمين الشامل على هذه الالات لصالح المصرف.

ولا تقل مدة القرض عن ٢٤ شهراً ، ولا تزيد عن خمس سنوات، وذلك ابتداءا من تاريخ منح أول دفعة من القرض، على أن يتعدى تاريخ الاستحقاق العمر الافتراضي للأصل الممول، وتكون جدولة السداد متوافقة مع الوقت الذي يتوقع فيه الحصول على عوائد تمكن المزارع من السداد.

أما القروض طويلة الأجل فهي القروض التي يحصل عليها المزارعين والمنتجين، وذلك لأغراض الانتاج الزراعي أو الأنشطة المرتبطة بالزراعة، كحفر آبار مياه جديدة أو بديلة أو إقامة مزارع جديدة واستصلاح وغرس الأشجار المثمرة بالمزارع.

ومدة هذا النوع من القرض تزيد عن خمس سنوات وحتى ١٥ سنة، ويجب ألا تزيد تاريخ استحقاق القرض عن ٧٥% من العمر الافتراضي للأصول الضامنة للقرض.

أما حجم القروض التي يمنحها المصرف الزراعي بليبيا فمن المعروف أن الحكومة تعتبر مسئولة عن توفير الائتمان ونشره بين المزارعين بمقادير كافية، من خلال المصرف الزراعي، ويكون الائتمان بالقدر الكافي لتحقيق أغراضه.

إن عدم كفاية القروض يؤدي إلى توقف بعض المشروعات الزراعية، كما في حالات التوسع الرأسي، أو خفض الانتاج إذ كان موجهاً للخدمة الانتاجية المباشرة، ومن جهة أخرى لا يحسن المبالغة بالزيادة في المال المؤتمن به فذلك يؤدي لضياع مستلزمات الانتاج وأدواته، وفي هذه الحالة لن يكون العائد من الانتاج مجديا، وبعبارة أخرى فإن تقدير قيمة القروض الزراعية، يعتبر بمثابة تقدير لجرعة دواء، إذا تجاوزت القدر اللازم، فإن الزيادة تعبر عن فاقد لا تأثير له، بل يضر الكثير من الأحيان، والنقصان لا يفي الغرض المطلوب.

أما ضمانات القروض التي يمنحها المصرف الزراعي بليبيا، فالمعروف أن كل العمليات الائتمانية محفوفة بالمخاطر، غير أن المخاطر تختلف في درجتها من نوع لآخر، فالائتمان العقاري أقل مخاطرة من الائتمان التجاري، والائتمان التجاري أقل مخاطرة من الائتمان الزراعي، وتعرف المخاطرة الائتمانية بأنها عدم القدرة على

سداد القروض في تواريخ استحقاقها.وبناء على المخاطر الائتمانية المتعددة التي تحيط بالنشاط الزراعي، فقد تتأثر قدرة المقترضين على السداد ، لذلك تطلب مؤسسات الاقراض الزراعية من طالبي القروض، تقديم ضمان كافي لسداد القروض، إذا بيع في ظل أسوأ الظروف، في حال ما أخفق العميل في السداد.

أما متابعة القروض وتحصيلها، فإذا كانت كفاءة الأداء في مجال الائتمان تعتمد أولاً على انتظام أسلوب المنح وانضباطه، فإن هذه الكفاءة يجب أن تمتد لتشمل متابعة القروض، ومدى الانتظام في عملية التحصيل، حتى تدور عجلته في خدمة الاقتصاد القومي.

مجتمع الدراسة:

لقد قام الباحث بحصر شامل لكل مفردات البحث الذي أشتمل علي كلا من:

- أمين لجنة الإدارة للمصرف الزراعي.
- المدير العام وعضو اللجنة للمصرف الزراعي.
- أعضاء لجنة الإدارة للمصرف الزراعي وعددهم ٣ مفرده.
- مدير إدارة التحصيل بالإدارة العامة للمصرف الزراعي.
- مدير إدارة الائتمان بالإدارة العامة للمصرف الزراعي.
- مدير إدارة الرقابة والتفتيش بالإدارة العامة للمصرف الزراعي.
- مدير إدارة التخطيط والمعلومات بالإدارة العامة للمصرف الزراعي.
- مدير الإدارة المالية بالإدارة العامة للمصرف الزراعي.
- مدير إدارة العمليات المصرفية بالإدارة العامة للمصرف الزراعي.
- مدير مكتب المراجعة بالإدارة العامة للمصرف الزراعي.
- مدراء فروع ورؤساء مكاتب المصرف الزراعي بالشعبيات – المحافظات- وعددهم ٤٦ مفردة.
- مديرو عموم الائتمان بفروع مكاتب المصرف الزراعي بالشعبيات، وعددهم ٤٦ مفردة.

أسلوب جمع المعلومات:

سيتم الحصول علي البيانات الأولية عن طريق:

- **قائمة الاستقصاء:**

التي أعدت لهذا الغرض والموجهة للسادة أمين لجنة الإدارة للمصرف الزراعي والمدير العام – عضو اللجنة للمصرف الزراعي – وأعضاء لجنة الإدارة للمصرف الزراعي و مدير إدارة التحصيل بالإدارة العامة للمصرف الزراعي ومدير إدارة الائتمان بالإدارة العامة للمصرف الزراعي ومدير إدارة الرقابة والتفتيش بالإدارة العامة للمصرف الزراعي ومدير إدارة التخطيط والمعلومات بالإدارة العامة للمصرف الزراعي و مدير الإدارة المالية بالإدارة العامة للمصرف الزراعي و مدير إدارة العمليات المصرفية بالإدارة العامة للمصرف الزراعي و مدير مكتب المراجعة بالإدارة العامة للمصرف الزراعي مدراء فروع ورؤساء مكاتب المصرف الزراعي بالشعبيات مديرو عموم الائتمان بفروع مكاتب المصرف الزراعي بالشعبيات وسيتم جمع هذه القوائم عن طريق المقابلات الشخصية ، وقد اعتمد الباحث في إجراء الدراسة علي أسلوب الحصر الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة ، وعددهم ١٠٤ مفردة ، غير أن هناك عددا قدرة ١٤ مفردة لم يستجيبوا للدراسة ، ولم يعيدوا القائمة مرة أخري (٥ مفردات من أمين ومدير عام وأعضاء لجنة الإدارة ، ٧ مفردات من مدراء لإدارات رئيسية بالإدارة العامة، ٢ مفردة من مدراء فروع المصرف الزراعي بالشعبيات الغربية ، والشرقية).

ونظرا لان نسبة عدم الاستجابة، لم تتعد النسبة المتعارف عليها في البحوث الاجتماعية، والتي تبلغ ٢٠%، الأمر الذي جعل أسلوب جمع البيانات يرقي إلي الحصر الشامل، وقد قام الباحث باستبعاد ال ١٤ مفردة، التي لم تعد للقائمة مرة أخري ، واجري التحليل علي باقي المفردات، وعددهم ٩٠ مفردة.

ولقد كانت النتائج علي النحو التالي:

- تبين أن القروض العينية هي القروض الأكثر ملائمة واتفاقا مع طبيعة النظام الزراعي في ليبيا، والأسباب المؤدية لملاءمتها علي حسب وجهة نظر المسئولين بالمصرف، والجدول التالي رقم (١) يبين الأسباب المؤدية إلى مناسبة القروض العينية لنظام الزراعة في ليبيا، من وجهة نظر المسئولين بالمصرف.

جدول رقم (١)
الأسباب المؤدية إلي مناسبة القروض العينية لنظام الزراعة في ليبيا ، من وجهة نظر المسئولين بالمصرف

الأسباب	التكرار	الأهمية النسبية	الترتيب
١-السلوك الانفاقي للمزارع الليبية	٩٠	%١٠٠	١
٢-عدم تواجد التاجر الواعي حاليا	٧٦	%٨٤	٣
٣-عدم مساهمة القروض العينية في زيادة التضخم وارتفاع مستوي الأسعار	٨٤	%٩٣	٢
٤-عدم توافر الإنتاج المحلي من الأسمدة والتقاوي بالكميات الكافية	٦٧	%٧٤	٥
٥-عدم توافر الإنتاج المحلي من الأسمدة والتوافي بالجودة المطلوبة	٥٦	%٦٢	٦
٦- عدم توافر آليات المنافسة الحرة في سوق مستلزمات الإنتاج الزراعي حالي	٧٢	%٨٠	٤
٧-تحقق نوعا من الإشراف علي استخدام القروض	٤٥	%٥٠	٧

- المصدر: قائمة الاستقصاء، القسم الأول، السؤال رقم (٢)

- عدم رضا المستفيدين عن استخدام الفئات التسليفية في تحديد حجم القروض التي يصرفها المصرف للمزارعين (١٠٠%).
- أن المقررات الفنية تتسم بالثبات النسبي لفترات لا يتم تطويرها كل فترة زمنية متمشيا مع المتغيرات المحيطة بها (١٠٠%).
- المقررات تتسم بالثبات التام ، من حيث البعد المكاني ، أذا أنها لا تأخذ في اعتبارها المناطق الإنتاجية (٩٤%).
- المقررات تفترض تماثل الكفاءة الإنتاجية للمزارعين (٨٧%).
- المقررات الفنية لا تفترض بين الفئات الفقيرة والغنية في العطاء (٦٢%).

- ضرورة ارتكاز السياسات المتعلقة بتحديد حجم القروض ، علي أساس عنصر الجدارة الائتمانية (٩٧%) ،والاحتياجات الفعلية للزارع (٩٥%).
- ينطوي أسلوب تحديد حجم القروض ، علي بعض العيوب (٨٧%)من أهمها:
- عدم تحديث سجلات الحيازة بالتحركات التي تحدث (٩١%)
- التلاعب في نوع الزراعة في محاولة للتهرب من تطبيق نظام الدورة الزراعية (٨٦%)
- تبين أن، حجم القروض المنصوفة للمزارعين غير كافي (٩٤%).
- أن المزارعين يوفرون الأموال التي يحتاجونها عن طريق اللجوء إلي مصادر غير رسمية وهي تجار الحاصلات الزراعية (٨٠%)، ملاك الأراضي الزراعية (٦٥%، المرابون ٥١%).
- أن تقدير قيمة الضمانات، لا تقوم علي أساس سليم ،وإنما تخضع للتقدير الشخصي.
- ففيما يتعلق بالأراضي الزراعية، يوجد العديد من الصعوبات التي تقابل القائمين بعملية التقدير(٩٨%).
- تتولي عملية التقدير لجنة مشكلة من مندوبين من المصرف واللجنة الشعبية العامة للزراعة- وزارة الزراعة- والشعبيات "المحافظات".
- أهم هذه الصعوبات التي تقابل القائمين بعملية التقدير ومرتبة حسب أهميتها.
- صعوبة تقدير القيمة السوقية المحتملة لها (١٠٠%)
- وجود الحيازات في حالة غير مفرزة أو مسجلة أو تحت يد أحد المزارعين (٩٦.٦%)
- عدم وجود سند ملكيتها (٨٧.٥%)
- صعوبة تقصي سند الملكية من الناحية القانونية (٧٥%)
- عدم قيام المسئولين بالمصرف بمتابعة التطورات في قيمة الضمانات (١٠٠%)، ويرجع ذلك من وجهة نظر المسئولين إلي أن المصرف ، يضع شرطا عاما للتسليف مؤداه أن سلفه المصرف وعمولتها وملحقتها، تعتبر مستحقة الأداء فورا ، بغير حاجة إلي إنذار او تنبيه أو إجراء ما، في حالة ما إذا قل أو ضعف الضمان العام، الذي صرفت علي أساسه السلفة لأي سبب.

- إذا كانت دراسات الجدوي الاقتصادية (التسويقية، المالية ، الفنية) تعتبر احدي الضمانات الأساسية، لكل من القروض المتوسطه والطويلة الأجل ، غير أن مثل تلك الدراسات ،والتي يتم تقديمها ألي المسئولين بالمصرف، لا ترقي المستوي الدراسات التي يمكن الاعتماد علي نتائجها من حيث الصدق والدقة(٩٥.٥%) ويرجع ذلك إلي ان هذه الدراسات يتم توجيهها حسب رغبة طالب الدراسة.
- إن الشروط التي يطلبها المصرف للقروض الاستثمارية المتوسطه، والطويلة الأجل تعتبر غير مناسبة، بل وتمثل حجرة عثرة ، أمام الغالبية العظمى من المزارعين في ليبيا (٨٧.٧%) ويرجع ذلك الي عدم توافرها لدى الأكثرية منهم.
- طبقا للسياسة الائتمانية المتعلقة بالضمانات، فأن الحيازة الزراعية (كضمان) تعتبر قاسم مشترك بين جميع أنواع القروض، وإذا كان ذلك منطقيا بالنسبة للبعض الأخر (١٠٠%).
- أن أحد ضمانات قروض شراء الآلات والمعدات الزراعية ، ضرورة ملكية أو حيازة مساحة من الأرض ،تتناسب مع قيمة الآلة ونوعيتها ، ويري المسئولون بالمصرف ، أنة من الضروري في مثل هذه الأنواع من القروض ، أن يتم وضع ضمان أخر ، بديل والراغبين في شراء الآلات الزراعية، والعمل بها نظير إيجار في مزارع الآخرين في الحصول علي مثل هذا النوع من القروض.
- ندرة عملية متابعة القروض بالمصرف الزراعي ، وتعتبر من قبيل المتابعة العلاجية وليست الوقائية، ويرجع ذلك لعدم دوريتها واستمراريتها، إذ يتم اللجوء إليها فقط عند حدوث مشكلة ، الأمر الذي يجعل المتابعة في هذه الحالة ، عديمة المعني والفائدة، لأن المشكلة تكون قد أنتجت آثار سلبية.
- تقع مسئولية متابعة القروض علي كاهل كل من مدير المصرف وأخصائي الائتمان ومن وجهة نظر المسئولين بالمصرف ، فكلاهما لا يتوافر لدية وقت كافي لمتابعة القروض ، الأمر الذي يجعل متابعة القروض بكفاءة، وطبقا للأساليب العلمية الشائعة أمر خارج إمكانيتهما.

- لما كان وعاء القروض قصيرة الأجل هي المحاصيل وهو وعاء يسهل تهريبه من قبل المزارعين ، فأن مسئولي الائتمان بالمصرف يقومون بتحرير شيك علي بياض علي المقترض يكون مسحوبا علي أحد البنوك التجارية، ويحتفظ به حتي ميعاد الاستحقاق (١٠٠%) فإذا قام المزارع بالسداد يتم التخلص من الشيك أما إذا ماطل في السداد، فإنه يتم تهديده باستخدام الشيك وهذا الإجراء المعمول به، يعتبر إجراء غير قانوني لم تنص علية السياسة الخاصة بالتحصيل.
- يوجد انخفاض في الكفاءة التحصيلية للجهاز الوظيفي القائم بالقائم بالتحصيل بالمصرف الزراعي (٧٧%)، ويرجع ذلك للأسباب الآتية، مرتبة حسب أهميتها النسبية:
  - قصور الوسائل المستخدمة في التحصيل(٩١%).
  - عدم توافر العاملين الأكفاء ،ذوي الخبرة في عمليات التحصيل(٧١%).
  - العمل في ظل تعليمات غير واضحة وغير مستقرة (٦٤.٥%).
  - قيام العاملين بالمصرف بمدايرة القروض.

المقابلات الشخصية:

والتي أجراها الباحث مع بعض المسئولين بالمصرف الزراعي ومع بعض عملاء المصرف الحاليين والسابقين الذين تمكن الباحث من اجراء المقابلة معهم.

هذا وقد قام الباحث بعدة اتصالات هاتفية وايميلية مع عدد ٤٣ من العملاء السابقين للمصرف وعدد ٣٧ من العملاء الحاليين بالمصرف ، هذا وقد تمت جميع الاتصالات الهاتفية والإيميلية واللقاءات الشخصية التي قام بها الباحث سالفة الذكر، خلال الفترة من ٠٧-٠١-٢٠١٠ ألي ٢٨-٠١-٢٠١٠ ، ولقد ثم طرح سؤال محدد علي هذه العينة من الفئات الثلاث متمثل فيما يلي : ما هي المشاكل أو الظواهر التي سجلتموها أو التي لمستموها والمتعلقة بسياسات الإقراض في المصرف الزراعي؟

ولقد تمثلت الإجابات فيما يلي:

١. المحسوبية والمحاباة في منح القروض .
٢. يتم أخذ شيكات علي بياض من المزارعين لاستخدامها عندما يحين موعد استحقا القرض ولا يتم السداد.

٣. انحراف استخدامات القروض الزراعية، عن الأغراض التي صرفت من اجلها
٤. عدم استرداد القروض والتحايل عليها بقروض اخري
٥. ان جزاء غير قليل من القروض قصيرة الأجل التي يمنحها المصرف الزراعي ، يتم تجديدها من فترة لأخري أو يتم مديرتها في صورة قروض جديدة- لمشروعات وهمية يتم استخدامها في سداد القروض القديمة.
٦. وجود قروض متعثرة ، تزيد عن المعدلات المتعارف عليها.

الإحصاء الوصفي:

القسم الأول : تحديد أنواع القروض

س(١)

ما هي أنواع القروض الأكثر ملائمة، لنظام الزراعة في ليبيا ، من وجهة نظرك؟

	نعم	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية لاختبار كا^2 -p value
القروض النقدية	%٠	%١٠٠	١	٠.٠	%٥٠	٠.٠
القروض العينية	%٨٨	%١٢	١.٩٨	٠.١٤	%٩٩	٠.٠
كل من القروض النقدية والعينية	%٠	%١٠٠	١	٠.٠	%٥٠	٠.٠

مما سبق يتضح ان ٨٨% من عينة الدراسة اجمعوا علي استخدام القروض العينية

س(٢)

إذا كانت الإجابة بـ القروض العينية ، فما هي أسباب ذلك

	نعم	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية لاختبار كا^2 p-value
السلوك الانفاقي للمزارع الليبي	%٩٨	%٢	١.٩٨	٠.١٤	%٩٩	٠.٠
عدم توافر التاجر الواعي حاليا	%٨٢	%١٨	١.٨٢	٠.٣٨	%٩١	٠.٠

عدم مساهمة القروض العينية في التضخم وارتفاع مستوي الأسعار	%٩٣	%٧	١.٩٣	٠.٢٥	%٩٦.٥	٠.٠
عدم توافر الإنتاج المحلي من الأسمدة بالكميات الكافية	%٧٣	%٢٧	١.٧٣	٠.٤٤	%٨٦.٥	٠.٠
عدم توافر الجودة المطلوبة في الإنتاج المحلي من الأسمدة	%٦٢	%٣٨	١.٦٢	٠.٤٨	%٨١	٠.٠١٦
ـ عدم توافر آليات المنافسة الحرة في سوق مستلزمات الإنتاج الزراعي حالي	%٧٦	%٢٤	١.٧٦	٠.٤٢	%٨٨	٠.٠
انها تحقق للدولة نوعا من الإشراف علي استخدام القروض فينا صرفت من أجلة	%٥٠	%٥٠	١.٥	٠.٥	%٧٥	١

السبب الرئيسي للقروض العينية هو السلوك الانفاقي للمزارع الليبي بأهمية نسبية ٩٩% يليه عدم مساهمة القروض العينية في التضخم وارتفاع مستوي الأسعار بأهمية نسبة ٩٦.٥%

القسم الثاني : تحديد حجم القروض:

س(١)

ما هي درجة رضاؤكم عن استخدام نظام الفئات التسليفية في تحديد حجم القروض التي يصرفها المصرف للمزارعين؟

	راضي تماما	الي حد ما	غير راضي	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية لاختبار كا^2 -p value
	%١	%٤	%٩٥	١.٠٦	٠.٢٧	%٥٣	٠.٠

من الواضح عدم الرضا التام استخدام نظام الفئات التسليفية في تحديد حجم القروض التي يصرفها المصرف للمزارعين

س(٢)

إذا كانت الإجابة بـ غير راضي، فما هي أسباب ذلك

	نعم	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية لاختبار كا^2 -p value
انها تتسم بالثبات النسبي لفترة طويلة	%٩٩	%١	١.٩٩	٠.١	%٩٩.٥	٠.٠
لا تأخذ في اعتبارها الأختلاف بين المناطق الإنتاجية	%٩٥	%٥	١.٩٥	٢١.	%٩٧.٥	٠.٠
تفترض تماثل الكفاءة الإنتاجية بين المناطق الإنتاجية	%٨٧	%١٣	١.٨٧	٠.٣٣	%٩٣.٥	٠.٠
لا تفرق بين الفئات الفقيرة والغنية في العطاء	%٦٧	%٣٣	١.٦٧	٠.٤٧	%٨٣.٥	٠.٠٠١

السبب الرئيسي انها تتسم بالثبات النسبي لفترة طويلة بأهمية نسبية 995% يليها لا تأخذ في اعتبارها الأختلاف بين المناطق الإنتاجية بأهمية نسبية ٩٧.٥% مما يدل علي وجود قصور واضح في تحديد حجم القروض

س(٣)

هل ينطوي اسلوب حجم القروض، علي بعض العيوب ، من وجهة نظركم

	نعم	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية لاختبار كا^2 p-value
	%٨٧	%١٣	١٠٨٧	٠.٣٣	%٩٣.٥	٠.٠

وهذا أيضا يبرهن علي وجود قصور في تحديد حجم القروض حيث بلغت الأهمية النسبية ٩٣.٥% وهي ذات دلالة معنوية حيث بلغ مستوي المـــــــعنوية لاختباركا ٢ ٠.٠

س(٤)

بناء علي خبراتكم في العمل بالمصرف ، هل ترون أن حجم القروض المنصوفة للمزارعين يعتبر كافيا أم لا؟

	كافيا	غير كاف	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية لاختبار كا^2 p-value
	%٨	%٩٢	١.٠٨	٠.٢٧	%٥٤	٠.٠

س(٥)

اذا كانت الإجابة غير راضي ،فما هي الطريقة التي يوفر بها المزارعون الأموال التي يحتاجونها؟

	نعم	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية لاختبار كا^2 p-value
اللجوء إلي المرابين	%٤٤	%٥٦	١.٤٤	٠.٤٩	%٧٧	٠.٢٣
اللجوء إلي تجار الحاصلات الزراعية	%٨٠	%٢٠	١.٨	٠.٤	%٩٠	٠.٠
اللجوء إلي ملاك الأراضي الزراعية	%٧٠	%٣٠	١.٧	٠.٤٦	%٨٥	٠.٠

القسم الثالث:- تحديد ضمانات القروض

س(١)

هل توجد صعوبات تواجة القائمين بتقدير قيمة الضمانات؟

	توجد	لاتوجد	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية لاختبار كا^2 p-value
	%٩٨	%٢	١.٩٨	٠.١٤	%٩٩	٠.٠

مما سبق يتضح وجود صعوبات تواجه القائمين بتقدير قيمة الضمانات.

س(٢)

أذا كانت الإجابة بـ توجد، فما هي أهم هذه الصعوبات؟

	نعم	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية لاختبار كا^2 -p value
وجود الحيازات في حالة غير مفرزة أو غير مسجلة	%٩٥	%٥	١.٩٥	٠.٢١	%٩٧.٥	٠.٠
عدم وجود سند ملكية لها	%٨٨	%١٢	١.٨٨	٠.٣٢	%٩٤	٠.٠
صعوبة تقصي سند الملكية من الناحية القانونية	%٨٠	%٢٠	١.٨	٠.٤	%٩٠	٠.٠
صعوبة تقدير القيمة السوقية المحتملة لها	%٩٦	%٤	١.٩٦	٠.١٩	%٩٨	٠.٠

ترجع الصعوبات إلي صعوبة تقدير القيمة السوقية المحتملة لها بأهمية نسبة ٩٨% ويليها وجود الحيازات في حالة غير مفرزة أو غير مسجلة بأهمية نسبية بلغت ٩٧.٥%

س(٣)

هل يتم القيام بمتابعة التطورات في قيمة الضمانات بالمصرف؟

	نعم	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية لاختبار كا^2 -p value
يتم القيام بعملية المتابعة	%٢	%٩٨	١.٠٢	٠.١٤	%٥١	٠.٠
لا يتم القيام بالمتابعة	%٩٨	%٢	١.٩٨	٠.١٤	%٩٩	٠.٠

وهذه احدي نواحي القصور في ضمانات القروض.

س(٤)
هل يمكن الاعتماد بدرجة كبيرة من الثقة ، علي دراسات الجدوي المقدمة من طالبي القروض ،من وجهه نظركم

/	يمكن	الى حد ما	لا يمكن	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية لاختبار كا^2 -p value
	%٠	%٥	%٩٥	١.٠٥	٠.٢١	%٥٢.٥	٠.٠

س(٥)
ما هي درجة مناسبة الشروط التي يطالبها المصرف في ضمانات القروض الاستثمارية ، من وجهه نظركم؟

/	مناسبة تماما	الى حد ما	غير مناسبة	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية لاختبار كا^2 p-value
	%٤٦	%٧	%٨٧	١.١٩	٠.٥٢	%٣٩.٦٦	٠.٠

انخفاض الأهمية النسبية لأقل من ٨٠% يدل أيضا علي القصور في ضمانات القروض

س(٦)
ما هو مدي موافقتكم علي اعتبار الحيازة الزراعية ضمان ، لصرف جميع أنواع القروض؟

/	أوافق	إلي حد ما	لا أوافق	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية لاختبار كا^2 -p value
	%٠	%١	%٩٩	١.٠١	٠.١	%٣٣.٦٦	٠.٠

القسم الرابع:متابعة القروض وتحصليها

س(١)

ما هو مدي القيام بمتابعة القروض الموجودة لدي العملاء؟

	دائما	احيانا	نادرا	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوي المعنويه لاختبار كا^2 -p value
	%٠	%٢٣	%٧٧	١.٢٣	٠.٤٢	%٤١	٠.٠

انخفاض الأهمية النسبية لأقل من ٨٠% يدل أيضا علي القصور في متابعة وتحصيل القروض.

س(٢)

اذا كانت الإجابة ب أحيانا او نادرا، فما هي أسباب ذلك؟

	نعم	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية لاختبار كا^2 -p value
مضيعة للوقت والجهد	%٥	%٩٥	١.٠٥	٠.٢١	%٥٢.٥	٠.٠
عدم توافر العدد الكافي من العاملين	%١١	%٨٩	١.١١	٠.٣١	%٥٥.٥	٠.٠
ارتفاع التكاليف المرتبة عليها	%٨	%٩٢	١.٠٨	٠.٢٧	%٥٤	٠.٠

س(٣)

هل تري أن تلك الجهة ، يمكنها القيام بعملية المتابعة بكفاءة تامة؟

	يمكن	الى حد ما	لا يمكن	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية لاختبار كا^2 -p value
	%١	%٢	%٩٧	١.٠٤	٠.٢٤	%٣٤.٦٦	٠.٠

يتضح من الجدولين السابقين أن السبب الأول في قصور متابعة وتحصيل القروض عدم توافر العدد الكافي من العاملين ويليه ارتفاع التكاليف المترتبة عليها وهذا يعكس قصوراً واضحا في تلك السياسة.

س(٤)

هل يقوم المسئولون بالمصرف، بأخذ شيك علي بياض علي طالبي القروض؟

	نعم	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية لاختبار $كا^2$ p-value
	%٩٨	%٢	١.٩٨	٠.١٤	%٩٩	٠.٠

س(٥)

ما هي درجة الكفاءة التحصيلية للجهاز الوظيفي القائم بتحصيل القروض؟

	عالية	متوسطة	منخفضة	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية لاختبار $كا^2$ p-value
	%١١	%١٤	%٧٥	١.٣٦	٠.٦٧	%٤٥.٣٣	٠.٠

انخفاض درجة الكفاءة التحصيلية للجهاز الوظيفي القائم بتحصيل القروض طبقا لآراء عينة البحث يعكس قصورا واضحا في تلك السياسة

س(٦)

إذا كانت الإجابة ب متوسطة أو منخفضة فما هي أسباب ذلك؟

	نعم	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية لاختبار $كا^2$ p-value
قصور الوسائل المستخدمة في التحصيل	%٨٩	%١١	١.٨٩	٠.٣١	%٩٤.٥	٠.٠
العمل في ظل تعليمات غير واضحة وغير مستقرة	%٦٣	%٣٧	١.٦٣	٠.٤٨	%٨١.٥	٠.٠

عدم توافر العاملين الأكفاء ذوى الخبرة في عملية التحصيل	٧٠%	٣٠%	١.٧	٠.٤٦	٨٥%	٠.٠

السبب الأول هو قصور الوسائل المستخدمة في التحصيل بأهمية نسبية بلغت ٩٤.٥%ويليها عدم توافر العاملين الأكفاء ذوى الخبرة في عملية التحصيل بأهمية نسبية ٨٥%

س(٧)

ما هو التصرف الذي يقوم به العاملون بالمصرف عندما لا يقوم العميل بسداد القروض في ميعاد استحقاقة؟

	نعم	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية لاختبار كا^2 -p value
يتم اخذ الاجراءات القانونية	٥%	٩٥%	١.٠٥	٠.٢١	٥٢.٥%	٠.٠
يتم تجديد القرض مدة أخري	٨٦%	١٤%	١.٨٦	٠.٣٤	٩٣%	٠.٠
يتم تجديد إعطاء العميل قرض وهمي لسداد القرض القديم	٩%	٩١%	١.٠٩	٠.٢٨	٥٤.٥%	٠.٠

اختبارات الفروض الإحصائية:

أولا: معامل الصدق والثبات:

تم حساب معامل الثبات (Cronbach Alpha) لأسئلة الاستقصاء ،وذلك لبحث مدي ثبات أسئلة الاستبيان وذلك لبحث مدي امكانية الاعتماد علي هذة الاسئلة في التحليل والجدول التالي يوضح معدل الصدق والثبات

القسم	معامل الثبات (Cronbach Alpha)
الأول	٠.٥٧٠

الثاني	٠.٥٦٠
الثالث	٠.٥٦١
الرابع	٠.٩١

ومن الجدول السابق يتضح أن معاملات الصدق والثبات مقبولة لجميع الأسئلة ، لان جميع قيم معاملات الثبات تجاوزت (٠.٥) وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في التحليل وتعميم النتائج

اختبارات الفروض الإحصائية:

الفرض الاول

ينص الفرض الرئيسي الأول من فروض الدراسة والذي تم صياغته في صورة فرض العدم علي أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين القصور في سياسة تحديد أنواع القروض بالمصرف الزراعي والتعثر في سداد القروض.

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغري العادية osl في عينة الدراسة وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي للباحث عن ما يلي:

متغيرات الدراسة:

X1 يعبر عن تحديد أنواع القروض بالمصرف الزراعي

Y يعبر عن التعثر في سداد القروض

وكذلك النتائج كالتالي:

جدول اختبار ومعاملات الانحدار ونتائج الارتباط

المتغير	القيمة	قيمة t	مستوى العناية	القرار	معامل ارتباط بيرسون R	معامل التحديد R^2
الحد الثابت	٠.٨	٣.١٤	٠.٠٠٢	معنوي	٠.٢٢	٠.٠٤٨
معامل انحدار X1	٠.٣٤	٢.٢١	٠.٠٢٩	معنوي		

جدول تحليل التباين ANOVA

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة F	مستوى العناية	القرار
الانحدار البواقي	١ ٩٨	٤.٩٢	٠.٠٢٩	معنوي

من نتائج التحليل الإحصائي في الجداول السابقة نجد أن:

١. مستوى المعنوية في الجدول الخاص باختبار معامل الانحدار P. Value $< = \alpha$ ٠.٠٥ وحيث أن مستوى المعنوية α =٠.٠٥> مما يدل على معنوية كل من الحد الثابت وكذلك معامل انحدار .X1

٢. كانت إشارة معامل انحدار X1 في معادلة الانحدار موجبة وكذلك معامل الارتباط مما يدل على وجود علاقة طرية معنوية موجبة بين كل من سياسة تحديد أنواع القروض بالمصرف الزراعي والتعثر في سداد القروض

٣. بلغت قيمة معامل التحديد ٠.٠٤٨ أي أن ٤.٨ % من التغير الذي يحدث في التعثر في سداد القروض يقوم بتفسيره تحديد أنواع القروض بالمصرف الزراعي، وهناك نسبة ٩٥.٢ % يرجع لعوامل أخرى مما يدل على المقدرة التفسيرية الضئيلة للمعادلة وهذا يعني وجود قدر كبير من الجزء الغير مفسر في المعادلة يرجع لعوامل أخرى غير موجودة بالنموذج.

٤. بلغت قيمة مستوى المعنوية لاختبار المعادلة ككل ١.٠٢٩ > α = ٠.٠٥ مما يعني إمكانية الاعتماد على المعادلة ككل وذلك من جدول تحليل التباين ANOVA.

٥. بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون ٠.٢٢ مما يعني وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية كل من سياسة تحديد أنواع القروض بالمصرف الزراعي والتعثر في سداد القروض حيث أن مستوى المعنوية = ٠.٠٢٩.

مما سبق يمكن أن نرفض فرض العدم وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من سياسة تحديد أنواع القروض بالمصرف الزراعي والتعثر في سداد القروض

الفرض الثاني:

ينص الفرض الرئيسي الثاني من فروض الدراسة والذي تم صياغته في صورة فرض العدم على أن لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين القصور في سياسة تحديد حجم القروض بالمصرف الزراعي والتعثر في سداد القروض ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى العادية ols في عينة الدراسة وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي للباحث عن ما يلي:

متغيرات الدراسة:

X2 يعبر عن تحديد حجم القروض بالمصرف الزراعي

Y يعبر عن التعثر في سداد القروض

وكانت النتائج كالتالي:

جدول اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط

المتغير	القيمة	قيمة t	مستوى العناية	القرار	معامل ارتباط بيرسون R	معامل التحديد R^2
الحد الثابت	١.٩٣ -	٧٦. -	٠.٤٤	غير معنوي	٠.٥٣	٠.٢٨
معامل انحدار X2	٠.٩٥	٦.٢١	٠.٠	غير معنوي		

جدول تحليل التباين ANOVA

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة F	مستوى العناية	القرار
الانحدار البواقي	١ ٩٨	٣٨.٦	٠.٠	معنوي

من نتائج التحليل الإحصائي في الجداول السابقة نجد أن:

١. مستوى المعنوية في الجدول الخاص باختبار معامل الانحدار P. Value > α = ٠.٠٥ وحيث أن مستوى المعنوية > α =٠.٠٥ مما يدل على معنوية

معامل انحدار .X1 أما الحد الثابت فان مستوى المعنوية.

٢. P. Value > α = ٠.٠٥ مما يعني عدم معنوية الحد الثابت
٣. كانت إشارة معامل انحدار X2 في معادلة الانحدار موجبة وكذلك معامل الارتباط مما يدل على وجود علاقة طرية معنوية موجبة بين كل من سياسة تحديد أنواع القروض بالمصرف الزراعي والتعثر في سداد القروض.
٤. بلغت قيمة معامل التحديد ٠.٠٢٨ أي أن ٢٨ % من التغير الذي يحدث في التعثر في سداد القروض يقوم بتفسيره تحديد أنواع القروض بالمصرف الزراعي، وهناك نسبة ٧٨ % يرجع لعوامل أخرى مما يدل على المقدرة التفسيرية الضئيلة للمعادلة وهذا يعني وجود قدر ليس بقليل من الجزء الغير مفسر في المعادلة يرجع لعوامل أخرى غير موجودة بالنموذج.
٥. بلغت قيمة مستوى المعنوية لاختبار المعادلة ككل ٠.٠ > α = ٠.٠٥ مما يعني إمكانية الاعتماد على المعادلة ككل وذلك من جدول تحليل التباين ANOVA.
٦. بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون ٠.٥٣ مما يعني وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية كل من سياسة تحديد حجم القروض بالمصرف الزراعي والتعثر في سداد القروض حيث أن مستوى المعنوية = ٠.٠.

مما سبق يمكن أن نرفض فرض العدم وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من سياسة تحديد أنواع القروض بالمصرف الزراعي والتعثر في سداد القروض.

الفرض الثالث:

ينص الفرض الرئيسي الثالث من فروض الدراسة والذي تم صياغته في صورة فرض العدم على أن لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين القصور في سياسة تحديد حجم القروض بالمصرف الزراعي والتعثر في سداد القروض

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى العادية ols في عينة الدراسة وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي للباحث عن ما يلي

متغيرات الدراسة:

X3 يعبر عن تحديد ضمانات القروض بالمصرف الزراعي

Y يعبر عن التعثر في سداد القروض

وكانت النتائج كالتالي

جدول اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط

المتغير	القيمة	قيمة t	مستوى العناية	القرار	معامل ارتباط بيرسون R	معامل التحديد R^2
الحد الثابت	٠.٠٩	٠.٤٤	٠.٦٦	غير معنوي	٠.٥٢٩	٠.٢٨
معامل انحدار X2	٠.٨١	٦.١٧	٠.٠	غير معنوي		

جدول تحليل التباين ANOVA

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة F	مستوى العناية	القرار
الانحدار البواقي	١ ٩٨	٣٨.١	٠.٠	معنوي

من نتائج التحليل الإحصائي في الجداول السابقة نجد أن:

١. مستوى المعنوية في الجدول الخاص باختبار معامل الانحدار P. Value > α = ٠.٠٥ وحيث أن مستوى المعنوية < α =٠.٠٥ مما يدل على معنوية معامل انحدار .X1 أما الحد الثابت فان مستوى المعنوية.
٢. P. Value > α = ٠.٠٥ مما يعني عدم معنوية الحد الثابت.
٣. كانت إشارة معامل انحدار X3 في معادلة الانحدار موجبة وكذلك معامل الارتباط مما يدل على وجود علاقة طرية معنوية موجبة بين كل من سياسة تحديد ضمانات القروض بالمصرف الزراعي والتعثر في سداد القروض.
٤. بلغت قيمة معامل التحديد ٠.٠٢٨ أي أن ٢٨ % من التغير الذي يحدث في

التعثر في سداد القروض يقوم بتفسيره تحديد حجم القروض بالمصرف الزراعي، وهناك نسبة ٧٨ % يرجع لعوامل أخرى مما يدل على المقدرة التفسيرية الضئيلة للمعادلة وهذا يعني وجود قدر ليس بقليل من الجزء الغير مفسر في المعادلة يرجع لعوامل أخرى غير مدرجة بهذا النموذج المقدر.

٥. بلغت قيمة مستوى المعنوية لاختبار المعادلة ككل ٠.٠ < α = ٠.٠٥ مما يعني إمكانية الاعتماد على المعادلة ككل وذلك من جدول تحليل التباين ANOVA.

٦. بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون ٠.٥٢ مما يعني وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية كل من سياسة تحديد ضمانات القروض بالمصرف الزراعي والتعثر في سداد القروض حيث أن مستوى المعنوية = ٠.٠.

مما سبق يمكن أن نرفض فرض العدم وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من سياسة تحديد ضمانات القروض بالمصرف الزراعي والتعثر في سداد القروض

الفرض الرابع:

ينص الفرض الرئيسي الرابع من فروض الدراسة والذي تم صياغته في صورة فرض العدم على أن لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين القصور في سياسة تحديد حجم القروض بالمصرف الزراعي والتعثر في سداد القروض

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى العادية ols في عينة الدراسة.

وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي للباحث عن ما يلي:

متغيرات الدراسة:

X4 يعبر عن متابعة وتحصيل القروض بالمصرف الزراعي

Y يعبر عن التعثر في سداد القروض

وكانت النتائج كالتالي:

جدول اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط

المتغير	القيمة	قيمة t	مستوى العناية	القرار	معامل ارتباط بيرسون R	معامل التحديد R^2
الحد الثابت	٢.١٩	٦.٤	٠.٠	معنوي	٠.٢٣-	٠.٠٥٥
معامل انحدار X2	٠.٥٨-	٢.٣٩-	٠.٠١٨	معنوي		

جدول تحليل التباين ANOVA

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة F	مستوى العناية	القرار
الانحدار البواقي	١ ٩٨	٥.٧٤	٠.٠١٩	معنوي

من نتائج التحليل الإحصائي في الجداول السابقة نجد أن:

١. مستوى المعنوية في الجدول الخاص باختبار معامل الانحدار P. Value = α > ٠.٠٥ وحيث أن مستوى المعنوية α = ٠.٠٥ > ٠.٠٥ مما يدل على معنوية الحد الثابت وكذلك معامل انحدار .X4 .

٢. كانت إشارة معامل انحدار X4 في معادلة الانحدار سالبة وكذلك معامل الارتباط مما يدل على وجود علاقة عكسية معنوية موجبة بين كل من سياسة المتابعة والتحصيل للقروض بالمصرف الزراعي والتعثر في سداد القروض.

٣. بلغت قيمة معامل التحديد ٠.٠٥٥ أي أن ٥.٥ % من التغير الذي يحدث في التعثر في سداد القروض يقوم بتفسيره المتابعة والتحصيل للقروض بالمصرف الزراعي، وهناك نسبة ٩٤.٥ % يرجع لعوامل أخرى مما يدل على المقدرة التفسيرية الضئيلة للمعادلة وهذا يعني وجود قدر كبير من الجزء الغير مفسر في المعادلة يرجع لعوامل أخرى غير مدرجة بالنموذج.

٤. بلغت قيمة مستوى المعنوية لاختبار المعادلة ككل ٠.٠١٩ > α = ٠.٠٥ مما يعني إمكانية الاعتماد على المعادلة ككل وذلك من جدول تحليل التباين ANOVA.

٥. بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون -٠.٢٣ مما يعني وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية كل من سياسة تحديد أنواع القروض بالمصرف الزراعي والتعثر في سداد القروض حيث أن مستوى المعنوية = ٠.٠١٩.

مما سبق يمكن أن نرفض فرض العدم وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من سياسة تحديد المتابعة والتحصيل للقروض بالمصرف الزراعي والتعثر في سداد القروض

النتائج والتوصيات:

أولا : النتائج:

١- إثبات صحة الفرض الفرعي الأول للدراسة والذي ينص علي "وجود علاقة معنوية بين القصور في تحديد أنواع القروض بالمصرف الزراعي ، وبين التعثر في سداد القروض".

٢- أن عدم جدولة المصرف لقروضه الممنوحة حسب الأغراض ، اضعف الكثير من فاعلية هذه القروض، وعدم جدوى تأثيرها وذلك بسبب عدم وجود إستراتيجية واضحة يوجه من خلال المصرف هذه القروض علي حسب الأغراض ذات الأهمية، الأمر الذي يؤدي إلي إحداث تنمية غير متوازنة ، تتعرض للكثير من المشاكل والعقبات ، وقد تؤدي إلي نتائج عكسية في الأجل الطويل.

٣- الاتجاه نحو الفصل بين دور المصرف كمؤسسة تمويلية ، ودورة كأحد المؤسسات التسويقية الحكومية لمستلزمات الإنتاج الزراعي . وذلك من خلال توسيع حجم أعمالة، علي أساس نقدي وليس علي أساس عيني . وهو أمر لا يتمشي مع نظام الزراعة في ليبيا.

٤- إثبات صحة الفرض الفرعي الثاني للدراسة والذي ينص علي" وجود علاقة معنوية بين القصور في سياسة تحديد حجم القروض بالمصرف الزراعي ، وبين التعثر في سداد القروض".

٥- عدم كفاية حجم القروض المقدمة للمزارعين، الأمر الذي يضطرهم للجوء إلي المصادر غير الرسمية ، كالمربين والتجار ، في توفير الأموال التي يحتاجون إليها.

٦- - إثبات صحة الفرض الفرعي الثالث للدراسة والذي ينص علي" وجود علاقة معنوية بين القصور في سياسة تحديد ضمانات القروض بالمصرف الزراعي ، وبين التعثر في سداد القروض".
٧- إن تقدير قيمة الضمانات ،لا يتم علي أساس سليم، وإنما يخضع للتقدير الشخصي. كما أنة لا يتم القيام بمتابعة التطورات في قيمة الضمانات.
٨- - إثبات صحة الفرض الفرعي الرابع والأخير للدراسة والذي ينص علي" وجود علاقة معنوية بين القصور في سياسة تحديد متابعة القروض وتحصيلها بالمصرف الزراعي ، وبين التعثر في سداد القروض".
٩- عدم وضوح سياسة متابعة القروض. إذ أنها لم تحدد الفترات الزمنية التي تتم فيها المتابعة كما أنها لم تحدد العناصر التي تشملها عملية المتابعة.
١٠- إسقاط الديون من قبل اللجنة الشعبية العامة –الحكومة- ، عن جميع المزارعين المتأخرين في السداد دون تفرقة بين المستحقين منهم والمماطلين. الأمر الذي ولد لدي المزارع الليبي سلوك جديد، هو عدم السداد انتظارا لإسقاط الديون أو تقسيطها أو علي نحو ذلك.

ثانيا: التوصيات:

١. يجب علي مواضعي السياسة الائتمانية بالمصرف الزراعي ، عدم التحول الكلي عن توزيع القروض العينية وتركها لنشاط القطاع الخاص والتعاوني ، في الفترة الحالية إذا كان ولابد من ذلك ،فانه من المفضل أن يتم التحول من القروض العينية إلي القروض النقدية تدريجيا، حتى تتوافر الظروف المناسبة، لترك القروض العينية نهائيا
٢. من المفضل التوسع في القروض المتوسطة والطويلة الأجل ، لأن اضطراد النمو- وهو أهم أهداف المصرف – لا يأتي إلا بتوسع قاعدة الاستثمار الطويل الأجل.
٣. يجب أن تدخل – اللجنة الشعبية العامة- الحكومة ، لكي تدعم وتطور القدرة تمويله للمصرف، حتى يتمكن من إعطاء القروض ، بالأحجام الكافية لأوجه النشاط الزراعي.

٤. يجب العمل علي متابعة التطورات في قيمة الضمانات، وفي حالة التأكد من ضعف الضمان الخاص بأي قرض، من المفضل مطالبة العميل أولا بتكملة الضمان، فإذا لم يستجيب يتم إلغاء القرض ،ويطالب فورا بسداده وملحقته.
٥. يجب أن يقتصر عملية تقييم الضمانات، علي العاملين داخل المصرف، وفي حالة احتياجهم لرأي اية جهة خارجية- مثل الزراعة – يكون تلك الرأي استشاريا وليس ملزما، كما هو الوضع الآن.
٦. يجب تطوير المتابعة الائتمانية علي السلف والقروض الزراعية، وذلك عن طريق التعديل في نص سياسة المتابعة من خلال إيضاح الفترات التي تتم فيها المتابعة (شهرية – أم ربع سنوية – أم سنوية - ... الخ) وكذلك إيضاح العناصر التي تشملها، وذلك بالنسبة لكل نوع من أنواع القروض .الأمر الذي يمكن من الحد من انحراف استخدام القروض ، عن الأغراض التي صرفت من اجلها.
٧. عند صدور أي قرار يتعلق بإعفاء المزارعين المتعثرين في السداد من الديون أو جزء منها أو فوائدها أو تقسيطها وإعادة جدولتها ، يجب أن تتم التفرقة بين المستحقين منهم والمماطلين، وذلك عن طريق ترك مساحة لتقدير المسئولين عن الإقراض بالمصرف ، للحكم علي كل حالة تعثر علي حدة ، بعد دراستها بدقة.
٨. ضرورة إنشاء صندوق للتكافل الزراعي ، يهدف إلي حماية المزارعين والمؤسسات الزراعية التي تشترك فيه، من اثر الكوارث المختلفة التي يتعرض لها المزارع،وبحيث يكون التكافل إجباريا في المرحلة الأولي ، ولمدة لا تقل عن ثلاث سنوات.
٩. يمكن التغلب علي مشكلة الضمانات ، بوسائل متعددة من أهمها:
أ- إصدار سند مشترك لمجموعة من المقترضين، يتسلم كل منهم قرضا منفصلا، غير أن مسئولية السداد تكون مسئولية جماعية.
ب- قيام الجمعيات التعاونية الخاصة بالإقراض لحساب أعضائها، مع مسئوليتها عن الضمان أو استرداد القروض.
١٠. ضرورة فتح مصارف ومؤسسات تمويل أخري في ليبيا، متخصصة في الإقراض بالمجال الزراعي.

قائمة المراجع:

١. سيد محمد جاد الرب، استراتيجيات تطوير وتحسين الأداء ، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، الطبعة الأولى ٢٠٠٩.
٢. ريتشارد جيرسون، كيف تقيس رض العميل؟ دار الفاروق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ٢٠٠٦.
٣. عوض الحمايدة ، دراسة أداء التمويل الزراعي الحكومي في الأردن وسورية، دراسة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي ، جامعة تشرين، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي ، سورية ، اللاذقية ٢٠٠٨.
٤. نجوي حامد إبراهيم القسي، اثر التمويل علي نمو الناتج الزراعي الليبي ، دراسة تطبيقية عن الفترة ١٩٦٢-٢٠٠٠ قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير ، كلية الاقتصاد ،جامعة قاريونس ٢٠٠٥.
٥. الأستاذ الدكتور Michaelt, Marx إصلاح وتطوير المصارف الزراعية ،٢٠٠٣، دراسة حالة المصرف الزراعي التعاوني في الجمهورية العربية السورية
٦. الرعود، دانية ، دراسة اقتصادية للعوامل المؤثرة علي تسديدات القروض في فروع مؤسسة الإقراض الزراعي في إقليم الوسط بالأردن، رسالة ماجستير في الاقتصاد الزراعي وإدارة الأعمال ، الجامعة الأردنية ، ثم الاقتصاد الزراعي ، الأردن ٢٠٠٠.